ان المساواة بين الاتفاقين «لا تقصد العرب واسرائيل... بقدر ما تقصد المساواة بين حرب متسرعة ومنفردة مع اسرائيل وسلم متسرع ومنفرد معها. بلغة أخرى، كانت النتيجة التي ترتبت على اتفاق القاهرة تشبه اعلان حرب لبنانية على اسرائيل قبل ان تعلن الحرب العربية (؟) عليها. أما النتيجة التي ترتبت على [اتفاق] ١٧ أيار [مايو] فتشبه اعلان السلم مع اسرائيل قبل ان يبادر سائر العرب الى السلم معها... ولبنان بسبب من حجمه ومن تكوينه ومن قدراته الذاتية، ليس قادراً على اتخاذ خطوات منفردة. فهو لا ينبغي ان يسبق العرب الى الحرب... وهو لا ينبغي ان يسبق العرب الى السلم... فحين يتعادل العجز عن الحرب مع العجز عن السلم، يعلق الحرب والسلم معاً، وتكون الهدنة... بهذا المعنى يناط بالهدنة، التي هي نبذ للانفراد في الحرب والسلام، أن تحمي الأراضي اللبنانية وحدودها، كما فعلت بين ١٩٤٩ و ١٩٦٩، كما يناط بالعلاقات الدولية ان تحمي الهدنة» (حازم صاغية، **السفير**، ١٣/٦/١٩٨٧). ويتقاطع هذا الاتجاه مع رأي ريمون اده الذي يرى، بعد الغاء اتفاق القاهرة، عدم القبول بتوقيع أي اتفاق جديد بين السلطة اللبنانية و م.ت.ف. «الا اذا وقعت سوريا والاردن اتفاقات مماثلة. فهاتان الدولتان لهما حدود مع اسرائيل وعليهما الواجبات نفسها تجاه الشعب الفلسطيني... اذا كان لا بد من محاربة اسرائيل فلتتألف جبهة من سوريا والاردن ولبنان بمساعدة الدول العربية. عندئذ نصبح جميعاً متساوين في المسؤوليات وفي محاربة العدو» (من مقابلة مع اده، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠ و ١٣).

وتفيد مصادر بأن الحكومة اللبنانية أجرت اتصالات مع واشنطن حول الوضع المتدهور في جنوب لبنان، فكان رد واشنطن «أن على لبنان مفاوضة اسرائيل على ترتيبات أمنية تحفظ لها أمن حدودها» (**المستقبل**، ٢٥/٦/١٩٨٧). كما افادت المصادر نفسها بأن السوفيات نصحوا الدولة اللبنانية بالموافقة «على عودة م.ت.ف. الى لبنان... لأن مثل هذه العودة ستشكل أداة ضغط كبيرة على واشنطن واسرائيل للقبول بمؤتمر السلام... [و] بعد هذه النصيحة الأميركية، ومن بعدها السوفياتية، بادر مجلس النواب اللبناني الى الغاء اتفاق القاهرة لقطع الطريق على أي بحث بعودة العمل الفلسطيني المسلح الى لبنان، واعتبر المجلس ان اتفاق ١٧ أيار (مايو) مع اسرائيل ملغى... كدليل على الرفض المطلق لأية مفاوضات بين لبنان واسرائيل حول ترتيبات أمنية» (**المصدر نفسه**).

وهكذا يتضح «ان الغاء اتفاق القاهرة لم يكن خطوة ارتجالية محلية، انما خطوة مدروسة بدأ العمل على تحقيقها منذ بداية حرب المخيمات... ويقول بعض منفذي الالغاء ان هذه الخطوة جاءت ثمرة التحرك اللبناني الدؤوب منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان على الصعيدين العربي والدولي الساعي الى فصل أزمة لبنان عن أزمة المنطقة» (طارق حيدر، **النهار العربي والدولي**، ١ ـ ٧/٦/١٩٨٧). وقال مصدر دبلوماسي في بيروت: «ان الغاء اتفاقية القاهرة يساعد كثيراً على احياء اتفاق الهدنة الموقع بين لبنان واسرائيل، وعلى فك الارتباط بين أزمتي لبنان والمنطقة» (**الحوادث**، ٢٦/٦/١٩٨٧).

يقول المفاوض الدبلوماسي اللبناني خلال محادثات القاهرة بين لبنان و م.ت.ف. في العام ١٩٦٩، حليم أبو عزالدين: «نظرنا الى اتفاق القاهرة في حينه كمساهمة لبنانية في مساندة المقاومة الفلسطينية التي كانت فرضاً واجباً على كل العرب، وعلى كل دولة عربية» (ملاحظات حليم أبو عزالدين على الغاء اتفاق القاهرة، **السفير**، ٢٥/٥/١٩٨٧). فهل كفت تلك المساندة عن أن تكون واجباً عربياً، وصارت عبئاً يجب التحلل والتنصل منه ؟ يقول عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، صلاح خلف (أبو اياد): «اعتقد بأن الذي الغى اتفاق القاهرة ليس لبنان، وانما هناك قوة عربية ضغطت من أجل الغائه... لكني أؤكد ان هذا الالغاء لا يؤثر علينا بشيء، لأن البندقية هي التي صنعت اتفاق القاهرة، وما دامت البندقية موجودة فالاتفاق موجود» (من مقابلة مع صلاح خلف، **التضامن**، ٤/٧/١٩٨٧، ص ٢٤، انظر نصها في «وثائق» هذا العدد، ص ١٨٨ ـ ١٩٤).

أحمد شاهين